حافظ الأسد: مأزق.. بلا مخرج!

عبد العظيم حماد

حافظ الأسد

الجديد هذه المرة في الصراع الدائر حاليا في سوريا هو دخول الشعب السوري طرفا رئيسيا فيه . بعد غيبة طويلة . فالأمر الآن لم يعد مجرد صراع على السلطة بين الأجنحة المتنافسة في حزب البعث . أو بين المجموعات المتنافرة من ضباط الجيش ذوي الطموح السياسي . كما كان الحال خلال أغلب سنوات العقدين الماضيين .

هذه هي أول نتيجة يخرج بها المراقب لتطورات الأمور على الساحة السورية منذ عام على الأقل .

والواقع أن جميع ملامح الثورة الشعبية المتوافرة فيما يحدث حاليا في سوريا رغم ادعاءات النظام الموالية والمحمومة بأن جهات أجنبية هي التي تحرك قوى المعارضة . من ذلك انتشار مظاهر المعارضة العنيفة في جميع المدن السورية الكبرى مثل الاضطرابات السياسية والاشتباكات المسلحة مع قوات الأمن الحكومية . ومحاولات الثائرين السيطرة على هذه المدينة أو تلك . فضلا عن المظاهرات والاضرابات التي وقعت مؤخرا في حلب وحماة وحمص . ودير الزور . بل في دمشق نفسها . وقبلها في اللاذقية وبانياس .

كذلك فإن ردود فعل النظام التي وصلت إلى حد محاصرة حلب وحماة بإحدى الفرق المشرعة في الجيش السوري – سوريا باخلاق يد قوى الأمن الشرسة وسريا الدفاع التي يرأسها رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد في تعقب المعارضين وإجبار أو إرهاب المنظمات الشعبية التابعة لحزب البعث على تسليح أعضائها لمواجهة الحرب ضد المعارضين – كل ذلك يؤكد أن المسألة أوسع نطاقا بكثير من أن تكون محاولات فردية أو محاولات قبلية أثارية سياسية عزز الاحتجاج على النظام أو اضطراره إلى تعديل سياسته .

ونصف التقارير القليلة التي تخرج من سوريا حالة النفسية السائدة فيها بأنها أقرب شيء إلى مزاج الحرب الأهلية .

أما دلالة هذه الشواهد كلها فهي أن نظام الرئيس حافظ الأسد قد فقد في نظر الشعب السوري كل مبرر لاستمرار وجوده .

ولكن ذلك هي الخطوة النهائية لتحليل الأوضاع الحالية في سوريا . وعلينا الآن أن نتابع قصة حافظ الأسد مع الشعب السوري منذ بدايتها . لنعرف كيف وإلى أين وصل هذا الشعب الوحيد والصحيح للأزمة الخانقة التي يمر بها عهد الأسد ؟

المفارقة الكبرى

لنفهم كثيرا مما جرى ويجري في سوريا علينا لابد من التسليم أولا بحقيقتين تشكلان في تفاعلهما معا الإطار العام للحياة السياسية في سوريا :

١ – انفراد حزب البعث بالسلطة ليس تعبيرا عن توازن الحقيقية بين صفوف الشعب السوري . وفي أحسن الحالات لم تكن نسبة المؤيدين له من بين جماهير الناخبين في سوريا تزيد على ٢٥٪ . كما تدل على ذلك آخر انتخابات برلمانية حرة جرت قبل الوحدة مع مصر وقبل أن يتردى الحزب في أي من أخطائه وخطاياه الكبرى أثناء الوحدة وبعد انفراده بالسلطة . وتعود سيطرة حزب البعث على الحياة السياسية في سوريا منذ عام ١٩٦٣ إلى العلاقة المعقدة والمتداخلة بينه وبين الجيش . وهي علاقة أقل ما يقال فيها إنها أسفرت دائما عن تولي قوى الأجنحة في الجيش السلطة في دمشق وراء لافتة البعث .

٢ – عوامل الصراع في السياسة السورية أقوى كثيرا من عوامل الاستقرار . وتعود عوامل الصراع تلك إلى أسباب تاريخية وطائفية وإلى أسباب تتعلق بطبيعة التكوين النفسي للشعب السوري . ففي الناحية الإقليمية لا تزال روح التنافس بين المدن والأقاليم الكبرى في سوريا سائدة . ومن الناحية الطائفية فإن هناك تقاليد عميقة الجذور في التاريخ السوري للصراعات بين الطوائف العديدة وقد أرتبطت هذه التقاليد بالظاهرة الإقليمية . حيث تتوافر خاصية التركز السكاني لكل طائفة في إقليم معين يستغلها الاستعمار الفرنسي مثلا في محاولة تقسيم سوريا (قبل الاستقلال) إلى أربع دويلات .

والشعب السوري تغلب على أبنائه النزعة الفردية وروح المغامرة . ومن سمات المجتمع الذي يفضل التجارة على سائر أوجه النشاط الاقتصادي . وهذان السمتان تنتج عنهما نزعة عليا من الطموح على مستوى القادة والزعماء وعلى مستوى الفئات المتنافسة .

لذلك اعتبر استمرار الرئيس حافظ الأسد في السلطة لمدة ١٠ سنوات كاملة فترة قياسية من الاستقرار السياسي في سوريا في نظر المراقبين .

وبطبيعة الحال كان لهذه الظاهرة أسبابها الموضوعية . فما مثلما كان للوضع الحالي أسبابه الموضوعية . وهنا تظهر المفارقة الكبرى في قصة الأسد مع الشعب السوري .

فلقد تولى حافظ الأسد السلطة في دمشق بعد صراع طويل مع « الجناح اليساري » للبعث برعامة اللواء صلاح جديد . ومن المعروف أن الأسد كان أحد أقطاب التحالف الذي أطاح بنظام الفريق أمين الحافظ عام ١٩٦٦ تحت زعامة جديد نفسه . وأيا كانت الأسباب الحقيقية وراء الخلاف بين مجموعة الأسد وبين مجموعة جديد . فإن السياسة التي طبقها الأول في السنوات الأولى من حكمه أظهرت فعلا أنه يتبنى مفاهيم مغايرة لمفاهيم جديد وحلفائه مثل الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية السابق ويوسف زعين رئيس وزرائه وإبراهيم ماخوس وزير خارجية ذلك العهد . وذلك على الرغم من أن الأسد كان رسميا الجديد في اللجنة العسكرية التي تشكلت من عدد من كبار ضباط الجيش السوري عقب الانفصال عن مصر . وهي اللجنة التي سادت بالنصيب الأكبر في انفراد حزب البعث بالسلطة عام ١٩٦٣ . وبالرغم أيضا من أن « جديد » نفسه ينتمي إلى الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد وأغلبية أعضاء اللجنة العسكرية .

على أية حال فقد استطاع حافظ الأسد في

السنوات الأولى من حكمه ان يبدى قدرا معقولا من الاستجابة للحد الأدنى من آمال الشعب السورى .

فليا يتعلق بقضية الديمقراطية ، ورغم ان نظاما كنظام البعث لا يمكن – وفقا لطبيعته – أن يسمح بالديمقراطية الحقة ، فإن الأسد أحدث سلسلة من التغييرات التى يمكن أن تعتبر ملائمة بالقياس إلى من سبقوه من حكام البعث . فألغى كثيرا من القيود السياسية والاقتصادية المفروضة على المواطنين . وتبنى سياسة أكثر انفتاحا على بعض القوى السياسية الأخرى فتكونت الجبهة الوطنية التقدمية من البعث والشيوعيين والناصريين والاشتراكيين العرب ، وعهد إلى ممثل هذه القوى ببعض المناصب الوزارية .

وراح الأسد من ناحية أخرى يحاول إضفاء الشرعية على نظامه ولو شكلا . ولأن المسائل السياسية فإن هذا يعتبر تقدما لأن مسألة الشرعية لم تكن تشغل بال الزعماء البعثيين الذين توالوا على حكم سوريا قبل الأسد ولو حتى من الناحية الشكلية . فأجرى استفتاء على رئاسته للجمهورية ، وأنشأ برلمانا وإن كان قد تكون عن طريق التعيين لأن التعيين هنا اعتبر إجراء مؤقتا ، كذلك صمح الأسد بإجراء أول انتخابات محلية منذ الوحدة مع مصر . وفضلا عن كل ذلك أصدر دستورا دائما عام ١٩٧٣ . وبذلك أبعد النظام عن نفسه صفة ، الوضع الاستثنائى ، التى كانت تميز النظم البعثية السابقة .

وفى الميدان الخارجى نجح الأسد فى السنوات الأولى من حكمه فى كسر طوق العزلة العربية والدولية الذى كاد يخنق سوريا على يد صلاح جديد ومحمود عمر . فقضى فى توثيق علاقات سوريا مع مصر والسعودية على وجه الخصوص . ولابد من التنويه هنا بأن الأسد كان أول بعثى يكتشف ثقة مصر بعد تجربتها الأليمة مع كل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار (مؤسسى البعث) وأمين الحافظ وصلاح جديد . وكانت هذه الثقة سبيله إلى كسب ثقة الملك فيصل ملك السعودية الراحل . ولقد كانت هذه الثقة أمرا لابد منه لكى يقنع الشعب السورى بأن حكومته جادة فى قضية تحرير الأرض المحتلة ، لاسيما أن السوريين كانوا قد فقدوا الثقة فى قدرة نظام صلاح جديد فضلا عن جديده ، على مواجهته التحدى الإسرائيلى بسبب حربه العربية الناجحة عن سياساته المتخبطة ، وإصراره غير المفهوم على إبقاء الصراع المشتعل مع « الدول العربية المحافظة » أولوية على الصراع بين العرب جميعا وبين إسرائيل ، وبسبب الثقة المفقودة بينه وبين مصر .

كذلك بدأ نظام البعث الجديد بقيادة الأسد يقبل فكرة مبدأ التسوية السلمية مع إسرائيل بشرط عودة الأراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية . وكانت مصر قد قبلت ذلك المبدأ بقبولها القرار لمجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وكان موقف مجموعة صلاح جديد الرافض للجهود العربية والدولية لوضع إطار ملائم للتسوية السياسية فى الشرق الأوسط هو الذى عجل بنهايتها على يد الأسد . ففضلا عن عدم واقعية مثل هذا الموقف فإنه كشف عجز النظام آنذاك عن متابعة منهج الحل العسكرى أو منهج الحل السلمى . الأمر الذى كان يعنى أن على هذا النظام أن يرحل ليحل محله نظام أكثر استجابة للظروف الموضوعية الجديدة بعد عام ١٩٦٧ لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار موقف النظام تجاه الدول العربية كما أشرنا . وموقف الاتحاد السوفيتى المؤيد للقرار ٢٤٢ .

وفى الوقت نفسه كان الأسد أيضا يحاول بنجاح لا يستهان به تحسين علاقاته مع سائر الدول العربية – باستثناء العراق – ومع دول أوروبا الغربية بل والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .

وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتعطى النظام مزيدا من القوة ، لأنها فى محصلتها العامة كانت تعد انتصارا للجبهة العربية بفضل انتصار الجيش المصرى على جبهة القناة ، ولأن المتغيرات الهائلة والجزئية التى صاحبت حرب أكتوبر ونتجت عنها إلى قناع الشعب السورى تحدية وبأهلية نظام الأسد للتصدى لقضية تحرير الأرض .

لكل تلك الأسباب فلنا إن نظام الأسد بدا فى أول سنواته قادرا على الاستجابة بقدر معقول للحد الأدنى من آمال الشعب السورى . إكيف إذن ولماذا تحول هذا النظام نفسه لكى يصبح عدة لثورة الشعب لأنه فقد الدور السياسى لوجوده ، ولأنه استنفد أغراضه . بل لأنه أصبح الآن عبئا على حركة الشعب السورى نحو المستقبل ؟

الواقع أن نقطة البدء فى الإجابة على هذه التساؤلات هى أن أى نظام تتحكم مخائل نظام الأسد فى مخططاته السياسية والفكرية وفى جذوره الاجتماعية ليس مستعدا – فضلا عن أنه ليس قادرا – على السير فى طريق الديمقراطية والاستجابة لآمال الشعب إلى نهايتها . فالبعث الذى تفرد بالسلطة لا لشىء إلا لأن الجيش حول إلى جيش بعثى يستحيل عليه أن يقر فكرة الانتخابات الشعبية الحرة مثلا ، فى الوقت الذى لا ترضى فيه القوى الأخرى بغير السير إلى نهاية الشوط بديلا . والنظام الذى يعرف أن خصومه يتربصون به لأنه يتفرد بالسلطة دون وجه حق لابد أن يحرص على حراسة نفسه . وذلك لا يتأتى إلا لخلق قلة من أصحاب المصالح المرتبطة بالنظام . لابد أن يقع فى تناقض مع أغلبية الشعب . وقد شاءت الظروف أن يرتبط نظام الأسد الذى ينتمى إلى الطائفة العلوية بهذه الطائفة الصغيرة لأغلبية الشعب السورى بسبب عقيدتها الدينية الخارجة على الإسلام فى نظر الأغلبية السنية ، فتفاعلت هذه العوامل مع العامل الطائفى عميق الجذور فى التاريخ السورى لكى تورث نظام الأسد أمراض النظم

صلاح جديد

امين الحافظ

السابقة عليه ، بالإضافة إلى الأمراض الأخرى التى ستحدثه .

وفى مقدمة تلك الأمراض الأخرى ، وهو ما يخترق فى ذات الوقت نتيجة لتناقض بين النظام والشعب ، سيطرة أجهزة القمع العديدة فى غية سيادة القانون ، وفى ظل حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ عام ١٩٦٧ . وإلى جانب ذلك فالقائمة طويلة فهناك تفشى كافة صور الفساد والانتهازية بين رجال النظام على جميع المستويات ، وهذه نتيجة طبيعية لتضخم ثروة هؤلاء النظام من أصحاب الامتيازات السياسية دون حرف من رقابة شعبية أو صحافة حرة أو إعلام قانون ، ويجىء دور اسم رفعت الأسد شقيق الرئيس على رأس قائمة المباشرة والفرشة ومستغل الثروة لكى يتمكن فى نزاهة الرئيس نفسه .

أما على صعيد حركة النظام على جبهة تحقيق الأماني الوطنية والقومية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو بالأحرى بعد الاتفاقيات فض الاشتباك ، فإن النظام قد أصيب بحالة من الشلل التام أعادت إلى الأذهان موقف نظام صلاح جديد من تلك القضية ، الأمر الذى أسفر – بالإضافة بالعوامل السابقة – عن إقناع الشعب السورى بعدم أهلية النظام لقيادته فى هذه المرحلة . أما عوامل ومظاهر حالة الشلل هذه فهى باختصار :

● الدور المشبوه الذى لعبته السياسة السورية فى لبنان . وفى واقع الأمر فإن تعقيد تلك السياسة قد أصاب السوريين أنفسهم بالحيرة . ويزداد الأمر القاء هذا الدور على النظام بالنظر لحقائق ثلاث : هى الحرب الوحشية التى شنها الجيش السورى ضد الفلسطينيين لصالح اليمينيين الحلفاء التاريخيين للطائفة العلوية دون أن تنجح سوريا فى نهاية المطاف فى كسب ثقة أى من الفرقاء اللبنانيين ، وعدم وضوح الكيفية التى يمكن أن تخرج بها سوريا من المستنقع اللبنانى ، وأخيرا اكتشاف عجز النظام عن مواجهة إسرائيل فى لبنان ، بل تبرئه من هذه المواجهة كلما أمعنت إسرائيل فى إهانته .

● الفشل الذريع الذى منيت به سياسة النظام العربية بعد انسلاخه عن مصر ، سواء فى مجال الوحدة الوليدة مع العراق أو فى العلاقات مع الأردن أو السعودية التى شابها التوتر مؤخرا بسبب تأييدها الحق للمعارضة السنية لنظام الأسد ، وهاتان الدولتان هما أكثر الدول العربية – مع العراق ، قدرة على مساعدة السياسة السورية فى التأثير على تجربات الصراع العربى الإسرائيلى .

● التحدى الذى لم يستطع النظام حتى الآن القاع أحد بالقدرة على مواجهته ، والناجم عن اتفاقيات كامب ديفيد لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى تسوية سلمية . فلأسباب كثيرة منها التراث البعثى الحافل بشعارات المزايدة السياسية ، والصراعات الكامنة داخل الحزب ، وارتباط بعض القوى البعثية بالرؤية السوفيتية ، والتخوف من مساندة الجناح الحاكم فى العراق ، اضطر الأسد إلى رفض مبادرة السلام المصرية ثم اتفاقيات كامب ديفيد التى أعقبتها .

ورغم الاجتماعات القومية التى شارك فيها النظام على المستوى العربى ، ورغم الخطط التى أعلنت ثم ماتت بمجرد إعلانها ، ورغم أن الرئيس الأسد أقسم بنفسه على أن سوريا قادرة على خوض الحرب وحدها ضد إسرائيل ، فإن الشعب السورى يظل غير مقتنع بجدوى سياسة حكامه ، فها هى ذى سيناء تعود إلى مصر ، وها هى ذى مصر تسعى إلى استعادة الحقوق الفلسطينية – دون ادعاء بأن كامب ديفيد هى نهاية المطاف فى هذه النقطة بالذات – فى وقت تقف فيه سوريا عاجزة بسبب سياسة الأسد عن متابعة الحل السلمى فضلا عن عجزها أصلا عن متابعة الحل العسكرى .

وهناك أسباب كثيرة يتركها الشعب السورى وراء عجز النظام السورى بغير مصر عن مواجهة إسرائيل فى ميدان القتال لاستعادة الجولان والضفة الغربية وغزة ، أولها وأفظعها دلالة تهرب

الاتحاد السوفيتى من إعلان التزامه ـ بتحقيق التوازن فى التسلح بين سوريا وإسرائيل ـ ولا تخول لسوريا على إسرائيل .

قوى المعارضة

فى مواجهة تلك الخطاق التى تضافرت جميعها فأفقدت النظام دور وجوده فى عين المواطن السورى كان لابد لقوى المعارضة الكبيرة أن تتحرك . ولما كان النظام قد بات لا يستمد أسباب وجوده إلا من تمثيله للأقلية العلوية المتحالفة مع المؤسسة العسكرية (الجيش) فقد كان من المهم أن يتعدد خصومه ، وأن يتنوعوا . ليستوعبوا أعظم قطاعات الشعب السورى . للالتحاق فى تحقيق الديمقراطية . من شأنه تحرير القوى التى لاتجد فرصة للتعبير الديمقراطى عن نفسها للمطالبة بالديمقراطية . ثم الثورة من أجلها كما أنهى النظام فى الديكتاتورية والقمع . والفساد والإثراء غير المشروع من شأنها تحريض القطاعات المحرومة لتنضم إلى المعارضات ذات الجذور السياسية التى تجد هى الأخرى فيها ما يدفعها إلى مزيد من الثورة . ثم إن الإرهاب بدوره يوفر مبرر الجميع .

وإذا أضفنا إلى ذلك الأسباب الطائفية وجدنا أن أكثر من ٦٠ ٪ من الشعب السورى وهى الطائفة السنية التى تعتبر العلويين مارقين عن الإسلام ، تمثل مصدرا خصبا للمعارضة .

أما التعبير السياسى عن كل تلك القوى المعارضة فهو يتمثل فى الأشكال والتنظيمات الآتية :

١ ـ الإخوان المسلمون وحزب التحرير الإسلامى وحركة شباب محمد . وهؤلاء يمثلون المعارضة السياسية ذات الأصل الدينى .

٢ ـ اتجاهات اليسار . وتتمثل أساسا فى القيادات المهنية وقوى نقابة المحامين هذا القطاع من المعارضة فى المطالبة بالحريات الليبرالية مثل سيادة القانون ، وإلغاء المحاكمات الاستثنائية وحرية الصحافة والانتخابات ، مما أدى بالنظام إلى إصدار قرار بحلها . كما أن المعارضين اليساريين فى الخارج يحاولون تشكيل جبهة للمعارضة .

٣ ـ المجموعات اليسارية التى تعتبر النظام وسيلة لأجهزة الثورة الإشتراكية . وعلى رأس هذه المجموعات الحزب الشيوعى المنشق عن حزب خالد بكداش برعاية رياض ترك .

٤ ـ بالإضافة إلى ما سبق انضم المعارض فى حزب البعث برعاية صلاح جديد وبقيم معظم كوادره فى العراق .

النظام يتحرك

من الطبيعى أيضا أن يحاول النظام التحرك لامتصاص سخط الجماهير ليفوت الفرصة على تلك القوى حتى لا تستطيب غالبية أفراد الشعب . وإن كان سيظل عاجزا عن الاستجابة لكامنة المطالب الشعبية . وفى الوقت نفسه

بشار حافظ

يسعى النظام إلى تصفية القوى التى تشرد المعارضة . أى أنه نظام الأسد يتبع أسلوب الترغيب والترهيب فى مواجهة خصومه . ومن أمثلة الترغيب ما يلى :

١ ـ زيادة مرتبات موظفى الدولة مؤخرا بنسبة ٨٠ ٪ وزيادة مرتبات ضباط الجيش بنسبة ١٠٠ ٪ استغلالا فى ذلك للعوبات الكبيرة التى يحصل عليها من الدول العربية .

٢ ـ زيادة حصص الاستيراد من الخارج بالنسبة للتجار ، وهؤلاء لهم دور هام فى مجتمع المدينة السورية .

٣ ـ الوعد بالإفراج عن المسجونين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ .

٤ ـ الإعلان عن مكافحة الفساد عن طريق إبعاد بعض من تحوم حولهم الشبهات .

٥ ـ تغيير الحكومة وإجراء بعض التعديلات فى تشكيل القيادة القطرية لحزب البعث .

أما فى مجال الترهيب فقد اتخذ النظام الإجراءات الآتية :

١ ـ إطلاق يد قوى الأمن وسرايا الدفاع فى تعقب المعارضين دون هوادة ولو بالاستناد إلى مجرد الشبهة .

٢ ـ أحكام الإعدام التى تصدر وتنفذ بالجملة .

٣ ـ إجبار النقابات والاتحادات التابعة للحزب على تشكيل فرق مسلحة لمحاربة المعارضين .

٤ ـ التلويح باستخدام الجيش إذا استدعت الضرورة . وقد حاصرت إحدى فرق الجيش المدرعة مدينتى حلب وحماة فى إحدى المناسبات . على أن كل تلك الإجراءات لم تفلح فى وقف الثورة لأن جذورها منتشرة فى قرة المجتمع السورى كله .

سيظل نظام الرئيس الأسد عاجزا عن إثبات أهليته لقيادة سوريا . وبالتالى إفقاد الثورة الدائمة ضده مبرر نشوبها حتى يستطيع التحرك إيجابا لإعادة الديمقراطية إلى سوريا ولاستعادة أراضيها المحتلة

ابراهيم ماخوس

صلاح البيطار

ولكن النظام بطبيعته يستحيل عليه كما قلنا أن يسير فى طريق الديمقراطية إلى نهايته . لأن الديمقراطية الحقة تعنى نهاية القواعد البعث بالسلطة . بل إنه لا يستطيع الوصول إلى منتصف الطريق وإلا حالف طبيعته وأصبح غير نفسه .

أما الخيبة التى يظن النظام أو يوحى أنه قادر على التحرك فيها فهى جبهة الصراع مع إسرائيل . ولكنا نشارع إلى القول بأن تحركه هنا لن يكون تحركا إستراتيجيا يحيث يعبر عن تسوية المشكلة تسوية نهائية . ولكنه سيكون تحركا تكتيكيا يراد به إظهار النظام بمظهر الذى يفعل شيئا .

كذلك ليس من المتصور كما سبق أن أشرنا أن يوافق السوفيت على توازن التسلح السورى بالتسلح الإسرائيلى حتى ينسى لسوريا خوض حرب متعادلة الاحتمالات على الأقل مع إسرائيل . والأسباب عديدة . فى مقدمتها إقرار السوفيت على إسرائيل فى الوجود الذى قد تهدده هزيمة عسكرية ورفضهم مبدأ الحرب ضد إسرائيل منذ ما قبل حرب ١٩٧٣ نفسها ثم رضيهم فى نهائى مواجهة عسكرية مع الأمريكيين فى الشرق الأوسط دون مصلحة سوفيتية مباشرة . وخوفا من تأثيرها على الدول .

وإذن يبقى أمام حافظ الأسد عدد من البدائل المكتملة ذات الطبيعة الشكلية هى على سبيل الحصر :

ـ تعجيز الوقف فى لبنان ليتيح لنفسه فرصة الظهور من جديد بمظهر من يحفظ السلام .

افتعال توتر مع إسرائيل على الأقل يصل الأمر إلى حد الحرب . وفى هذا السياق يدخل إعلان الرئيس الأسد السماح للفدائيين الفلسطينيين باستخدام الأراضى السورية ضد إسرائيل رغم تعهده فى اتفاق فض الاشتباك بعكس ذلك . ورغم أنه لا يسمح بمثل تلك النشاطات من الناحية الفعلية . والفلسطينيون هم أول من يعلم ذلك .

محاولة إحياء فكرة مؤتمر جنيف مستغلا فى ذلك دور بعض الدول العربية كالسعودية فى التأثير على دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

ومطالبا الفصل فى تعديل القرار ٢٤٢ إذا أقدمت الأطراف الدولية على تعديله . والنقاط هنا فى الحقيقة يرتكز على إمكان حدوث تغيير فى الموقف الأمريكى .

وفى المستقبل المنظور لا نرى هناك ما يمكن أن تعيد للنظام الحالى فى سوريا جزءا من التأييد الشعبى . وعلى ذلك يبقى احتمالات سقوطه أقوى من احتمالات استمراره .

وهنا لابد أن يثور سؤال هام ، هذا السؤال هو لماذا استمر نظام الأسد فى الحكم حتى الآن رغم كل ما ذكرنا ؟

الواقع أن إجابة هذا السؤال تكمن فى الإجابة على سؤال آخر ، ما هو شكل التغيير المتوقع فى سوريا فى حالة حدوثه ؟

وللإجابة على السؤال الأخير هناك احتمالان :

الأول أن يأتى التغيير من داخل حزب البعث . وفى هذه الحالة سيكون التغيير فى شكل تحرك قائد حربى يساعده كبار الضباط أو ضباط قوى مساندة كوادر الحزب للاستيلاء على السلطة وإبعاد الرئيس الأسد . أما الاحتمال الثانى فهو ظهور رفض شعبى تلتف عليه قوى المعارضة بقود الثورة لإزاحة البعث نفسه من السلطة . وفى ضوء التاريخ الحديث لسوريا يبقى الاحتمال الأول أقرب من الاحتمال الثانى . ويظل عدم وجود ، المنافس القوى لحافظ الأسد هو سبب استمراره فى الحكم رغم عقم سياسته وعدم تمتعه على أماق الشعب السورى .

ولكن هل يظهر قريبا رغم بعض كل هذا الأسد ؟ أو أن قوى المعارضة ستنجح فى تشكيل جبهة تضم بعض العسكريين (خشية التورط العسكرى فى التغيير السلمى فى سوريا ، خصوصا أن معظم دول العالم الثالث عسكرية) للتحلل على نظام البعث برمته ! . هذا السؤال سيظل معلقا إلى أن يجيب عليه المستقبل . أما الشىء الوحيد المؤكد الآن فهو أن النظام الحاكم حاليا فى دمشق قد نجح تماما فى التسلط . وأن لم يستطع قوى الثورة مساعدة شكل الرفض الحقيقى للنظام فى جسد نظام يحتضر ■